

نظرية العامل في النحو العربي

Factor theory in Arabic grammar

أ.د ، لخضر بلخير

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)

lakhdar.belkhir@univ-batna.dz

مختار لبزة *

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)

mokhtar.labza@univ-msila.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الإرسال: 2022/03/14	<p>يتناول هذا البحث موضوع العامل وهو من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي وهو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والمناظرة. وهو باب واسع في العربية، وتعتبر نظرية العامل في النحو العربي من أهم النظريات اللغوية التي اعتمد عليها النحاة القدماء في ضبط اللغة العربية. وهي الأساس في وضع القواعد النحوية. وتقوم نظرية العامل على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة.</p> <p>يتناول هذا البحث تعريفا للعامل « لغة واصطلاحا »، نشأة العامل، أقسام العامل – اللفظية والمعنوية – كما يتناول موقف بعض النحاة القدماء والمحدثين من نظرية العامل، يبين من عدها الأساس في النحو العربي، ومن رأى أنّ هذه النظرية تؤدي إلى تكاليف النحاة في وضع القواعد النحوية.</p>
تاريخ القبول: 2022/04/16	
الكلمات المفتاحية:	
✓ علم النحو، ✓ نظرية العامل، ✓ العامل، ✓ النظريات اللغوية.	
Article info	Abstract :
Received 14/03/2022	<p><i>This research deals with the issue of the factor, which is one of the important foundations on which Arabic grammar is based, and it is one of the most controversial and debated topics. It is a wide section in Arabic and the theory of the worker in Arabic grammar is considered one of the most important linguistic theories on which ancient grammarians relied on controlling the Arabic language. Establish grammar rules. The factor theory is based on expressing the relationships between the parts of the structures and the interrelationships between the elements of each sentence.</i></p> <p><i>This paper deals with a definition of the worker «language and idiom», the genesis of the worker, the sections of the worker - verbal and moral - as well as the position of some ancient and modern grammarians regarding the theory of the worker, between those who considered it the basis in Arabic grammar and those who saw that this theory leads to the cost of grammarians in setting the grammatical rules .</i></p>
Accepted 16/04/2022	
Keywords:	
✓ Arabic grammar ✓ grammar, ✓ factor theory, factor, ✓ linguistic theories	

يُعدُّ مصطلح العامل من المصطلحات الأساسية والجوهرية في الفكر النحوي العربي، بل عموده الفقري وقانونه العام، ودستوره الشامل، ذلك أن أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، فجَلَّ القواعد في الرِّفْع والنَّصْب والخفض جاءت وفق تلك الفكرة، فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والاسم المجرور مجرور. لذلك ربط النحويون نظرية العامل بظاهرة الإعراب ربطاً مباشراً، وأقاموا الفكر النحوي في درس العربية على وجود الحركة الإعرابية. «فهي لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة». ¹ وهي السبيل إلى الإبانة عن المعاني بالألفاظ ²، والألفاظ عند الجرجاني «مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها». ³ وقد دفعهم ذلك إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود الحركة الإعرابية في كل موضع بكيفية معينة «ضمّة، فتحة، كسرة، ... إلخ» وضبط أسبابه فاهتدوا إلى القول بالعمَل ⁴، «عمل العناصر اللغوية، بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها.

5

إن فكرة العامل تعني أن أثراً ما يحدث في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، حيث لاحظ النحاة أن بعض مفردات اللغة ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً، بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، وبحيث لا تكتمل دلالة بعضها إلا بمجيء ما يرتبط به، وقد أطلقوا على هذا التعلُّق مصطلح العامل، وفهموا العلاقة بين المترابطين في الجملة على أنّها علاقة تأثر وتأثير، وأنّ الكلمة المرتبطة بغيرها تقع تحت تأثيرها وتعدّ معمولاتها. ⁶

1- تعريف العامل

أ- لغة:

« ذكر ابن فارس: أن العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعلٍ يُفَعَلُ. قال الخليل: عمل يعمل عملاً، فهو عامل، واعتمل الرجل، إذا عمل بنفسه » ⁷، أي أنّ العامل اسم فاعل من عمل يعمل، وأنه يطلق على كل فعل يُفَعَلُ ⁸. وفي اللسان ما يفيد أنّ اختيار النحويين للفظ العامل، تدلّ على ذكاء متميّز، فمن معاني العامل أنّه الرِّجْلُ، قال الأزهري: عوامل الدابة قوائمها واحدها عاملة. ⁹

العامل: القائم على جمع الزكاة جاء في قوله تعالى: «إنّما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم». ¹⁰

إذا تتبعنا معاجم اللغة العربية فإننا نجد مادة «ع م ل» تتضمّن الكثير من المعاني ومنها على سبيل المثال لا الحصر

1- المعنى: العمل مطلق الفعل. المعاجم التي ورد فيها: لسان العرب 3108/4، القاموس المحيط 21/4، تاج العروس 34/8. مقاييس اللغة 145/4.

2- المعنى: العمل المؤدّي باليد. المعاجم التي ورد فيها: أساس البلاغة 313/4، القاموس المحيط 21/4، تاج العروس 35/8، مقاييس اللغة 145/4.

3- المعنى: المهنة. المعاجم التي ورد فيها: لسان العرب 3107/4، القاموس المحيط 21/4، تاج العروس 34/8. المعجم الوسيط 628/2

4- المعنى: اعتمل اضطرب في العمل. المعاجم التي ورد فيها: الصّحاح 1775/5، المعجم الوسيط 628/2

5- المعنى: اعتمل الشيء أصلحه، اعتمل أصلح الأرض زراعة، المعاجم التي ورد فيها: لسان العرب 3108/4، تاج العروس 34/8.

6- المعنى: العامل: ما يلي السنّان من الرّمح دون الثعلبة، المعاجم التي ورد فيها: لسان العرب 3108/4، القاموس المحيط 22/4، الصّحاح 1775/5. مقاييس اللغة 145/4

7- المعنى: اليعملة من الإبل، المطبوعة على العمل، الفارهة وهو وصف أكثر ما يرد لإناثها. المعاجم التي ورد فيها: مقاييس اللغة 145/4، الصّحاح 1775/5، أساس البلاغة 313/4. ¹¹

العامل في اصطلاح النَّحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً. عرفه عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) بقوله: والعامل في اصطلاح النَّحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً¹² أما الرّضي الإستراباذي (ت 688 هـ) فيقول: «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى». ¹³ وشرحه ابن إياز بقوله: «و معناه أنّ المقتضى له الفاعلية والمفعولية والإضافة، لئلا تلتبس، ولا يتقوم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التّركيب؛ فذلك الأمر الذي يستقلّ به ذلك المعنى هو الذي يسمّى عاملاً، ألا ترى أنّ المقتضى للرفع الفاعلية، ولا يتقوم إلا بفعل أو شبهه نحو: «جاء عمرو»، و «زيد قائم غلامه». ولو قُطعت النَّظر عن ذلك لم يُتصوّر الفاعلية، فهو إذا الرفع». ¹⁴ وقد أكّد الأنباري هذا الفهم بتشبيهات واضحة وضوح الشّمس في رابعة النهار حين صرّح بأنّ العوامل في صناعة النَّحو: ليست مؤثرات حسّية كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات. والأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بشيء. ¹⁵ وقد قرّر هذا الفهم نفسه ابن جنيّ في كتابه الخصائص حين قال: ألا تَرَكَ إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا، فإنّ "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والرّاء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصّوت، والصّوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنّما قال النَّحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والتّصّب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا بشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ ¹⁶. «ويصف الرّضي فكرة العمل والعامل في شرح الكافية بقوله: «نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسَمّي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه السبب للمعنى المعلم. فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنّه به صار أحد جزئي الكلام». ويخلص محمد الخطيب، من قول الرّضي إلى حقيقة مفادها بأنّ العمل مفهوم علائقي بمعنى: • أنّه علاقة بين لفظ ولفظ، فالألفاظ عامل بعضها في بعض، فهي عامل ومعمول.

• أو علاقة معنى بلفظ، أي أنّ المعاني والألفاظ يعمل أحدها في الثّاني.¹⁷

2- نشأة العامل

العامل هو الأساس الذي بُنيت عليه جميع أبواب النَّحو، وبه يفسّر الأثر الإعرابي للكلمات داخل السّياق. وتعود فكرة نشأة العامل إلى نشأة النَّحو نفسه، وأخذها جميع النَّحاة بلا استثناء، واتفق عليها البصريون والكوفيون على السّواء، وأثر هذه الفكرة واضح في أقدم مؤلّف نحوي في تاريخ اللّغة العربيّة، وأعني بذلك الكتاب لسببويه بما يتضمّنه من آرائه الخاصّة وأقوال شيخه الخليل بن أحمد. ويتقدّم الزّمن تحوّلت هذه الفكرة إلى نظرية ذات أسس وأركان منطقية، تقوم على مبادئ وأسس أخذت توجه النَّحو العربي وجهة مخصوصة، وتتحكّم في قواعده ومسائله تحكماً متعسفاً أحياناً، حتّى غدت محور جدلٍ بين النَّحاة، ويمكن القول بأنّ فكرة العامل استوت على سُوقها بكتاب الجرجاني "العوامل المائة"، وهي خلاصة لكلّ العوامل التي استخلصها النَّحاة قبله، وهي بذلك تمثّل خلاصة التّفسير والتّنظير لما سبقه

ولعلّ فكرة العامل من أهمّ أسس الاختلاف بين النَّحاة وانقسامهم إلى بصريين وكوفيين، فاختلاف وجهات النَّظر في بعض المسائل النَّحوية والصّرفية بين القبول والرّفص والتّرجيح يعود لاختلاف توجهها وتعليلها وتأويلها وفق أسس نظرية العامل، فالعامل إذن يؤثّر ويوجّه ويمنع، يقول السيوطي: العامل مع المعمول كالعلّة العقلية مع المعمول.

تعدّدت لدى النَّحويين المصطلحات التي تعبّر عن هذه العلائق كون هذا العلم علماً ناشئاً كأيّ علم في طور طفولته، فنرى عند النَّحاة مصطلحات العمل والعامل والمعمول والتعلّق والصّلة والوصل والموصول والاتّصال ووقوع الكلمة على غيرها، وسقوطها عليها، ومصاحبها إيّاها، واحتياجها لها.

ويظهر أثر العامل تقريباً في كلّ باب من أبواب النَّحو العربي، وتعدّد المذاهب في جعل العامل مرّة لفظياً ومرّة معنوياً بوصف من الأوصاف السّابقة. يرى بعض الباحثين بأنّ منشأ فكرة العامل النَّحوي، ودخولها النَّحو وتوغلها فيه، تعود للنّظر العقلي، الذي كان سائداً إبّان تدوين النَّحو العربي ونشأته وتطوّره، وقد رُفد هذا الاتجاه بحسب بعض الباحثين النَّحو السرياني والمنطق الأرسطي مستدلين على ذلك

بعض النصوص التي ربطت بين حركات الإعراب العربية والمنطق اليوناني، وتقارب في المصطلحات. وليس من أهداف هذا التقرير التعرض بالتفصيل لهذا الأمر لكن تكفي الإشارة بأن هناك دراسات كثيرة بحثت في عملية التأثير والتأثير بين النحو العربي عموماً والنحو السرياني والمنطق الأرسطي والفكر الهندي. يقول محمد عيد :

« أن فكرة التأثير والتأثير منطقية أصلاً، وقد تركت ظلالها على عقول الباحثين في النحو الذين نقلوها بدورهم إلى البحث النحوي في وقت مبكر، و أنها تطوّرت فيه ونضجت نتيجة المجهود الذهني العميق الذي بذله النحاة في التصور وتوليد الأفكار . »¹⁸

3- أقسام العامل :

تجدر الإشارة إلى أن النحاة قسّموا العوامل تقسيمات متعدّدة، اعتماداً على معايير مختلفة، يمكن حصرها في ثلاثة، هي:

- 1) معيار اللفظ والمعنى : الذي يقسّم العوامل إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية .
- 2) معيار الأصالة والفرعية : الذي يجعل الأصل في العمل للأفعال ثم الحروف ثم الأسماء.
- 3) معيار القوّة والضعف : الذي يرى بأنّ الفعل أقوى العوامل لأنّه عامل دائماً والحرف أوسط العوامل لأنّه يعمل ويهمل والاسم أضعفها لأنّه لا يعمل إلاّ بالشّبه .

ويغلب على كتب النحاة قديماً وحديثاً الميل إلى الأخذ بالمعيار الأوّل في البحث والدّرس النحوي، ألا وهو معيار اللفظ والمعنى وقد اعتمد الجرجاني في كتابه العوامل المائة المعيار الأوّل، وجعل العوامل في النحو العربي مئة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، والعوامل اللفظية تنقسم بدورها إلى قسمين: عوامل لفظية سماعية وعوامل لفظية قياسية .

أو لا : العوامل اللفظية¹⁹: وهي أفعال وأسماء وحروف.

1 -الأفعال : وهي أقوى العوامل لأنّها لا يبدّ أن تعمل ومحلّ عملها الاسم؛ إذ ليس في العربية فعل إلاّ وله معمول هو الفاعل ، والفعل والفاعل كالنّبيّ الواحد سواء كان الفاعل اسماً صريحاً أو ضميراً متّصلاً أو مستتراً . ولقوّة الأفعال حمل عليها في العمل الأسماء المشتقة ، وإنّ وأخواتها ، وقد عدّ الكوفيون اسم الفاعل فعلاً فسموه الفعل الدائم وجعلوه قسماً من أقسام الفعل ، كما جعلوا أسماء الأفعال أصلية في العمل ، لأنّها عندهم أفعال حقيقية ، ويعمل الفعل في الفاعل الرّفْع فقط إنّ كان لازماً ، أمّا إنّ كان متعدّياً فله ثلاثة أحوال « متعدّي إلى مفعول به واحد ، متعدّي إلى مفعولين ، متعدّي إلى ثلاث مفاعيل »:

أ- أن يتعدى لمفعول واحد نحو: زرع الفلاح الأرض

ب- أن يتعدى لمفعولين وهو على ضريين:

أ - فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ومن هذه الأفعال: أعطى وكسا ومنع وألبس وسأل ، نحو : أعطيت

زيداً درهماً.

ب-فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهي أفعال ظن وأخواتها نحو : حسبت زيداً عالماً.

ج- أن يتعدى لثلاثة مفاعيل : نحو أعلمت زيداً عمراً فاضلاً.

2 -الأسماء : وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنّها تعمل في مواضع ولا تعمل في أخرى ، ومنها الجامد والمشتق فالمشتق نحو « اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة واسم التفضيل ، والصفة المشبهة ، والمصدر.» وأمّا الجامد فنحو « هو جاري بيت بيت » ونحو « عندي عشرون كتاباً.»

ومجال عمل الإسم: الإضافة حيث يعمل المضاف الجر فيما بعده وهي نوعان : لفظية ومعنوية.

3-الأدوات : وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنّها تعمل أحياناً وتعطلّ عن العمل أحياناً أخرى ، وهذه الأدوات تنقسم إلى :

أ- أدوات مختصة بالدخول على الأسماء : وهي أدوات الجر تدخل على الأسماء أصيلة أو زائدة فتؤثر فيها جزاً لفظاً أو محلاً وهي

أدوات اختلف الكوفيون والبصريون في عددها وفي تناوبها في المعنى²⁰.

ب- أدوات مختصة بالدخول على الأفعال: وهي أدوات النصب والجرم ، فأما الناصبة فتنصب المضارع بنفسها أو بحرف مضمر

بعدها ، وأمّا الجازمة فمنها ما يعمل في فعل ومنها ما يعمل في فعلين، كما يرى البصريون.

ج - أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال تارة أخرى: ويسمها البصريون الحروف المشبهة بالفعل، وتعمل عندهم في المبتدأ والخبر، وعند الكوفيين تعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعاً على الأصل، وتدخل على الفعل إذا اتصلت بها «ما» الكافّة، ومنها «لا النافية للجنس» و«ما المشبهة بليس» فالأولى تعمل عمل «إن» والثانية تعمل عمل ليس، وتدخل كلُّ واحدة منها على الفعل فلا تعمل فيه، وإنما تكسبه معنى النفي.²¹

ثانياً: العوامل المعنوية.

وهي عاملان عند البصريين:

الأول: عامل الرفع في المبتدأ.

الثاني: عامل الرفع في الفعل المضارع.

أما النحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل ومنها:

١- الإسناد عند هشام بن معاوية الضبرير.

٢- الفاعلية عند خلف الأحمر.

٣- المفعولية عند أبي البركات بن الأنباري والسيوطي.

٤- التجرد من النواصب والجوازم في الفعل المضارع.

٥- الخلاف في المستثنى والظرف الواقع خبراً والمفعول معه، والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب.

ومن أصول العامل التي أجمع عليها جمهور علماء النحو ما يلي:

أ- لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإن اجتمعا فلا بدّ من الإعراب التقديري أو المحلي، كما في قوله تعالى " لستّ عليهم بمسيطر"²² «حيث جاءت «مسيطر» مجرورة لفظاً منصوبة محلاً» خبر ليس.

ب- «إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً جاز إعمال أيهما، مثل «قام وقعد زيد» وقد اختار الكوفيون الأول لتقدمه واختار البصريون الثاني لقربه من الم معمول.

ج- العمل في الأصل للفعل فلا يسأل عن عمله.

د- للعامل أثر واحد على آخر الم معمول ولا يكون له أثران.

هـ- يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد «²³

4- موقف النحاة من العامل

لقد بذل علماءنا الأوائل جهوداً جبارة في خدمة اللغة العربية واستنباط قواعدها، يدفعهم إلى ذلك حرصهم على صون القرآن الكريم من اللحن والتحريف.

يقول في ذلك يوهان فك: «لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، يعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعاني المفردات على صورة محيطية شاملة،

بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد»²⁴

لقد كان للعامل النحوي، عناية خاصة بين علماء النحو، وكان مثار جدل عنيف بين العلماء، وشغل من تفكيرهم وتأليفهم حيزاً كبيراً، وكثر حديث المتقدمين عنه وكان حديث المتأخرين عنه أكثر...

أ- ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ):

وقد كان رأيه في العامل رأياً ثالثاً، حيث ذهب إلى أنّ العمل لا يصحّ أن يُنسب إلى اللفظ كما لا يصحّ أن يُنسب إلى المتكلم؛ لأنّ كلاّ منهما لا يصلح أن يكون مؤثراً عاملاً، ولكن العمل لله وحده لأنّ مذهب أهل الحق أنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، فهو من خلال كتابه " الردّ على النحاة" ثائر على المشرق فقها ونحوها كثورة الموحدنين عليه وهم الذين ولوه « القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في

الدولة كلها²⁵. "وقد أقام كتابه ذلك، على هدم نظرية العامل، فدعا دعوة صريحة إلى إلغائها حين قال قصدي في هذا: «الكتاب» الرد على النحاة « أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبئه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا «ضرب زيد عمرا» أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر إنما أحدثه ضرب»²⁶ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد»²⁷ ويستند ابن مضاء في دعواه تلك، إلى قول ابن جني بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية. «وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»²⁸ ويتبع دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة ودعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثالث.

فماذا فعل ابن مضاء بثورته على العامل غير أنه هدم ولم يستطع أن يقيم بناء إضافة إلى ذهاب كثير من الدارسين المحدثين إلى أن ابن مضاء كان بنى موقفه من النحو والنحاة على أسس مذهب الظاهرية فمات مذهبه في النحو كما مات مذهب الظاهرية في الفقه. يقول د. المخزومي الظاهري: «ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوقيفي - أو المنهج الظاهري - على حد تعبير الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب "الرد على النحاة" فهو صاحب فكرة دينية ألحت عليه أن يحمل على النحاة واضطرتته أن يفهم النحو وأحكامه كما يفهم الفقه الظاهري وأحكامه»²⁹. والحق أن كلام ابن مضاء في بعض جوانبه هو أقرب إلى أحكام الشرع منه إلى أحكام النحو ومن ثم يمكن أن يُرد عليه بأن النحاة الذين انتقدهم ليسوا أقل حرصا منه على القرآن ولغة القرآن.

ب- سيبويه (ت 180 هـ)

يعتبر سيبويه، أول من أشار إلى أن المتكلم هو صاحب المعاني المعبر عنها بواسطة الحركات، فقد قال عن الأفعال: «فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وخمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كقولك أمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب، ويُقتل ويُضرب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»³⁰. فقولُه: فإن قولك: أمرا... مخبرا... وإذا أخبرت، يُشعر بأن المتكلم هو المحدث لحركات الإعراب وفق العامل.

ولو تصفحنا كتاب الكتاب، لوجدنا أن المتكلم هو العامل الحقيقي وليست اللفظة. قال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله «وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى على الأول وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما»³¹.

«فهذا النص يؤكد أن سيبويه كان مدركا أن العامل الحقيقي هو المتكلم، إن هذا المتكلم أراد الفاعلية والمفعولية فرفع الأول ونصب الثاني، وانظر إلى قوله: وشغلت ضرب به، كما شغلت به ذهب كيف أسند الفعل إلى المخاطب؟ والذي هو صاحب الجملة ثم انظر إلى قوله: لأنك إنما أردت به مؤخرا... كيف يدلل به سيبويه على أن العمل كله للمتكلم. ولعل هذا يفيد أن نظرية العامل كانت ناضجة عند سيبويه، ولعل الخليل هو واضعها ومهندسها»³².

فالعامل كما يفهم من كلام سيبويه هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها، وهذا رأي البصريين كما يفهم من أصولهم التي اعتمدوا عليها ومنها قولهم: المعمول تبع للعامل والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ولا يصح اجتماع عاملين على معمول واحد.

ج- ابن جني (ت 392 هـ)

لو أجرينا نظرة فاحصة، في كتاب الخصائص لابن جني، لوجدنا هذا الأخير يثبت لنا حقيقة هامة، وهي أن العوامل المعنوية هي الأغلب والأظهر في النحو. ذلك أن العامل اللفظي نفسه يتضمن معنى فهو آيل إلى أن يكون معنويا. يقول ابن جني عن العوامل: «وهي ضربان أحدهما معنوي والأخر لفظي، وهذان الضربان وإن عما وقشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأساليب المانعة من الصرف تسعة، واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا نحو: أحمد ويترجم... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل.. ونصبت هذا لأنه مفعول به. فهذا اعتبار معنوي للفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية

راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ... وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت يزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول . أمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .³³

إنّ مقالة ابن جني ، لا يمكن أن تفهم مبتورة معزولة عن النصّ بأكمله . فالنصّ لم يخصه ابن جني لنقض نظرية العامل وإنّما افردته لتأكيد رأيه في أنّ العامل المعنوي هو الأصل والأقوى والأغلب والأظهر ، وهذا طبعاً مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على المعنوي ، فلقد حاول ابن جني الدفاع عن رأيه ، بشاهد من موانع الصّرف ، فسجل أنّ تلك الموانع تسعة ، ثمانية منها معنوية ، وواحد منها لفظي يتمثل في مشابهة الاسم بالفعل .³⁴..

خاتمة :

بدأ العامل النحوي بمنطق سليم ، يهدف إلى تفسير العلامة الإعرابية أي ربط الإعراب بقريته لفظية ، لكنّه بعد أبي الأسود ومعاصريه ، بدأ يتوغل في مآزق التعليل والتأويل والتكلف وسوء التقدير ، ومع كثرة النصوص وتعدّد المرويات ، ازدادت حيرة النحاة في تخصيصهم لكل ظاهرة إعرابية بعامل خاص . وبذلك دخل العامل النحوي مرحلة الخلاف والاختلاف .

لقد تعرضت نظرية العامل إلى انتقاد كبير من كثير من الدارسين قديماً وحديثاً ، ولم يلق أصل نحويّ من الهجوم ما لقيه العامل النحوي ، ونال النحاة الذين اعتمدوه أصلاً في تفسير بنية الكلام العربي ما نالوا من النقد واللوم .. ومهما يكن فإنّ العامل يبقى ركيزة من ركائز النّظرية النحوية العربية . وقد اتّفق جمهور النحويين على اعتماده ، وإلغاؤه بالكلية يعني هدم النحو العربي في مجمل قضاياها .

الهوامش :

- 1 - محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، 1983 م ، مطبعة إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ص 131
- 2 - ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ) : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ، ط 4 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999 م ، 35/1
- 3 - عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، مطبعة المدني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر أبو فهر ، القاهرة ، ط 1 ، 1984 م ، ص 28
- 4 - محمد عبد الفتاح الخطيب : ضوابط الفكر النحوي . تقديم عبده الراجحي ، مدينة نصر ، القاهرة ، مصر : دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى . 2006 ، ص 08
- 5 - مهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، ط 1 ، بيروت ص 39
- 6 - علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2007 م ، ص: 58
- 7 - أبو الحسين احمد ابن فارس بن زكريا (ت 395 هـ) : مقاييس اللغة ، ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، مادة عمل 140/4
- 8 - رياض بن حسن الخوام : نظرية العامل في النحو العربي (تقعيد ونطبيق) : ، جامعة أم القرى ، منشورات مجمع اللغة العربية ، ، 1435 هـ / 2014 م ، ص 15
- 9 - ابن منظور جمال الدين الأنصاري (ت 711هـ) : لسان العرب ، ، دار المعارف ، مصر ، مادة عمل
- 10 - سورة التوبة ، الآية 60
- 11 - ينظر :مصطفى بن حمزة ، نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) : ، كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، دبلوم الدراسات العليا ، ، الطبعة الأولى ، 1425 هـ / 2004 م ، ص 88-89
- 12 - عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) : العوامل المائة:النحوية في علم أصول العربية ، شرح خالد الأزهرى الجرجاوي ، تقديم تحقيق تعليق البدر اوي زهران ، دار المعارف 1988 م ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ص 73
- 13 - شرح الكافية في النحو : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (688 هـ) ، حاشية شريف الجرجاني ، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية . 1366 هـ ، 1/25

نظرية العامل في النحو العربي

- 14 - ابن إياز البغدادي (681 هـ): قواعد المطارحة في النحو ، تحقيق الدكتور ياسين أبو الهيجا والدكتور شريف عبد الكريم النجار والدكتور علي توفيق الحمد ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، 1432 هـ / 2011 م ، ص 52
- 15 - ينظر : ابن الانباري ، أبو البركات (ت 577 هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، 2002 م ، القاهرة ، مصر : ص 42
- 16 - ابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392 هـ) : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط 2 ، دار الهدى ، ج 1 ، ص 110
- 17 - محمد عبد الفتاح الخطيب : ضوابط الفكر النحوي. تقديم عبده الراجحي ، مدينة نصر ، القاهرة ، مصر : دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى. 2006 ، المجلد الثاني ، ص 9
- 18 - محمد عبيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة. 1410 هـ / 1989 م ، ص 204
- 19 - مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو ، الطبعة الثانية 1377 هـ / 1958 م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 277/2
- 20 - ينظر: تفصيل ذلك في الانصاف ، مسألة 83 ، 97 ، 121 ، والجني الداني 542 ، ومغني اللبيب 131/1 .
- 21 - ينظر : خليل أحمد عمارة ، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، دار ثروت للنشر والتوزيع ، جدة 1905 م. ص 59
- 22 - سورة الغاشية : الآية 22
- 23 - مطير بن حسين المالكي : موقف علم اللغة من أصول النحو العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، قسم اللغة العربية وادابها ، 1422 هـ / 1423 هـ ص 132
- 24 - العربية : يوهان فك ، ترجمه وعلق عليه وصنع فهارسه د. رمضان عبد التواب ، نشر مكتبة الخانجي بمصر ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة 1400 هـ / 1980 م ، ص 14
- 25 - ينظر : ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 1982 م ، ص 19
- 26 - ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) : الرد على النحاة : ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 1982 م ، ص 24
- 27 - ينظر : ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 1982 م ، ص 77
- 28 - أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، لبنان ، ط 2 ، ج 1 ، ص 110
- 29 - مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو ، دار الرائد العربي ، ط 3 ، 1986 م ، ص 267
- 30 - سيوييه : الكتاب (كتاب سيوييه) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ج 1 ، الطبعة الثالثة 1408 هـ / 1988 م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص 12 .
- 31 - سيوييه : الكتاب (كتاب سيوييه) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ج 1 ، الطبعة الثالثة 1408 هـ / 1988 م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص 34 .
- 32 - رياض بن حسن الخوَّام : نظرية العامل في النحو العربي (تقعيد وتطبيق) : ، جامعة أم القرى ، منشورات مجمع اللغة العربية ، 1435 هـ / 2014 م ، ص 19
- 33 - ينظر : أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت ، لبنان ، 110-109/1
- 34 - مصطفى بن حمزة : نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) : ، كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، دبلوم الدراسات العليا ، الطبعة الأولى ، 1425 هـ / 2004 م ، ص 330

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

- 1- ابن الانباري ، أبو البركات (ت 577 هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2002 م
- 2- ابن إياز البغدادي (681 هـ): قواعد المطارحة في النحو ، تحقيق الدكتور ياسين أبو الهيجا والدكتور شريف عبد الكريم النجار والدكتور علي توفيق الحمد ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، 1432 هـ / 2011 م
- 3- ابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392 هـ) : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط 4 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مج 1 ، 1999 م .
- 4- ابن فارس ، أبو الحسين احمد بن زكريا (ت 395 هـ) : مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، مادة عمل مج 4 ، 1979 م
- 5- ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) : الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 1982 م
- 6- ابن منظور ، جمال الدين الأنصاري (ت 711 هـ) : لسان العرب ، دار المعارف ، مصر ، 1982 م
- 7- عمارة ، خليل أحمد: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، دار ثروت للنشر والتوزيع ، جدة 1905 م .

- 8- رياض بن حسن الخوام: العامل في النحو العربي (تقعيد ونطبيق): ، جامعة أم القرى ،السعودية ، منشورات مجمع اللغة العربية ، ، 1435 هـ / 2014 م
- 9- سيوييه:الكتاب (كتاب سيوييه)، تحقيق عبد السلام هارون ، ج 1 ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1408 هـ/ 1988 م
- 10- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، مطبعة المدني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر أبو فهر ، القاهرة ، ط 4 ، 1984 م
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، شرح خالد الازهري الجرجاوي ، تقديم تحقيق تعليق البدر اوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية، 1988 م
- 11- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ، القاهرة ، مصر ، 2007 م
- 12- محمد خير الحلواني:أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي ، ، مطبعة إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب، 1983 م
- 13- محمد عبد الفتاح الخطيب :. ضوابط الفكر النحوي. تقديم عبده الراجحي ، مدينة نصر ، القاهرة ، مصر:دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ،المجلد الثاني ، الطبعة الأولى. 2006
- 14- محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة. 1410 هـ/ 1989 م ،
- 15- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) : ، كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، دبلوم الدراسات العليا ، ، الطبعة الأولى ، 1425 هـ/ 2004 م
- 16- مطير بن حسين المالكي:موقف علم اللغة من أصول النحو العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى ،السعودية ، قسم اللغة العربية وادابها ، 1422 هـ/ 2002 م
- 17- مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، مج 2 ، 1377 هـ / 1958 م
- 18- نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، كلية الاداب ، الجامعة الاردنية ، ط 1 ، بيروت ، 1980 م